الكاظمي "يأسف" لقرارات حكومية ويعلن خطوات مواجهة ارتفاع الاسعار

عبر رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، عن اسفه للقرارات التي اتخذتها بعض الوزارات والتي حملت تداعيات سلبية على حياة المواطنـ فيما اعلن عنجملة من القرارات لمواجهة ازمة ارتفاع الاسعار.

وفي بيان لمكتب الكاظمي، نوه رئيس الوزراء قائلا "اتخذنا قبل شهر رمضان قرارات في صالح المواطنين ومواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي شهدتها كل دول العالم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والحكومة تحملت مسؤولية اتخاذ قرارات صعبة؛ من أجل حماية المواطن والحفاظ على الأسعار".

وتابع، "بعض الوزارات للأسف اتخذت قرارات فيها تداعيات سلبية على حياة المواطن، فعلى السادة الوزراء عند اتخاذهم أي قرار يضعون مصلحة المواطن، نعم الدولة تحتاج إلى الواردات المالية لكن على أن لا يكون المواطن هو الضحية في مثل هذه القرارات".

واشار، "اتخذنا مجموعة قرارات لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار العالمية منها فتح الاستيراد، وهذا القرار صدر عن مجلس الوزراء، وملزم تطبيقه من قبل الوزارات المختصة والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية على حساب المواطنين".

وشدد الكاظمي، على الوزراء الالتزام بكل قرارات مجلس الوزراء التي تخص حياة المواطن، فهذا الأمر غير قابل للنقاش أو إخضاعه لمصالح شخصية أو تأثيرات جماعات النفوذ، قررنا أن نوفر للمواطن خلال شهر رمضان المواد الغذائية والوقود والسلع الأخرى وغير مقبول تماماً عدم تنفيذ قرارات مجلس الوزراء التي ترتبط بحياة المواطن.

واضاف، "عقدنا عدة اجتماعات دورية مع المسؤولين في وزارة الكهرباء وبقية الوزارات من أجل تذليل العقبات أمام توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين في الصيف القادم، وهناك لجنة خاصة لمتابعة ملف الكهرباء، توجيهاتنا للسادة الوزراء التعاون في هذا المجال، لعبور أي أزمة محتملة للكهرباء".

ولفت الكاظمي، ان هناك تركة ثقيلة من العبث بالخطة الاستراتيجية لتوفير الكهرباء والوقود، وقد نجحنا في الصيف الماضي من عبورها، ونعمل حالياً على توفير الأموال وكل ما تتطلبه عملية تأمين الكهرباء، ومن ضمنها ما قدمناه لمجلس النواب ضمن قانون الأمن الغذائي.

وقال الكاظمي، "نتمنى أن يمرر قانون الأمن الغذائي حسب الرؤية الحكومية لتسيير أمور البلد، لوجود العديد من المتطلبات ولاسيما ما يخص الكهرباء، ونحن مقبلون على فصل الصيف، وما يتطلبه من توفير الوقود وتأمين احتياجات المواطنين".

واستطرد حديثه، ان عدم توفير الأموال سيقود إلى أزمة بالكهرباء ونتمنى أن يتفهم الإخوة في البرلمان هذا الأمر وإسناد الحكومة في توفير إحتياجات المواطنين من خلال تمرير القانون بطريقة لا تؤثر في جوهر القانون.

واكد، "نجدد تأكيدنا للأجهزة الأمنية، الأمن الوطني، واستخبارات الداخلية بالاستمرار بمراقبة التجار ومن يستغلون الأزمات للاعتياش على حساب قوت المواطنين، وعدم السماح لهم بالتلاعب بالأسعار، ومحاسبتهم بشدة وعلى المواطنين إبلاغ الأجهزة الأمنية عن المتلاعبين بالأسعار".

ونوه، "عقدنا خلال الأسبوعين الماضيين اجتماعات أمنية متواصلة لمراقبة الأوضاع الأمنية، ومتابعة الجماعات الإرهابية التي تحاول أن تحصل على موطئ قدم أو عن نشاط إعلامي لإثبات وجودها".

وتابع الكاظمي، "تقوم قواتنا الأمنية البطلة بجهد كبير للحد من هذه العمليات، ومستمرون بملاحقة العصابات الإرهابية، ولدينا عمليات استباقية وجهد استخباري لتعقبهم، وسنقوم بعمليات كبيرة قريباً جداً لملاحقة ما تبقى من فلول الإرهاب".

واضاف، "توجيهاتنا للوزراء والوكلاء والمديرين العاميين للاستماع إلى شكاوى المواطنين، والنزول

للشارع وأن يكونوا قريبين من المواطنين".

وختم الكاظمي، "أتمنى من القوى السياسية أن تعمل بكل جد للاتفاق على صيغة لتشكيل الحكومة، والقيام بواجباتها والعمل على إعداد موازنة عام 2022، والإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، فالمرحلة القادمة مرحلة متطلبات واستحقاقات، وعلى الجميع أن يكونوا في مستوى هذه المهمة لعبور التحديات".